إحاطة بشأن واقع

الحقوق الرّقميّة الفلسطينيّة

منذ السّابع من تشرين الأوّل
أكتوبر 2023

حملة - المركز العربي
لتطوير الإعلام الاجتماعي
7amleh - The Arab Center for
the Advancement of Social Media

يرصد مركز حملة - المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي بقلقٍ بالغٍ الانتهاكات المتزايدة للحقوق الرقمية الفلسطينية، حيث انبرى فريق المركز يُوثّق هذه الانتهاكات الخطيرة للحقوق الرّقميّة في ظلّ ما أسفرت عنه الأحداث الرّاهنة من تَعاظمٍ في استهداف المحتوى الفلسطيني والمُحتوى المُناصرِ للحقوق الفلسطينيّة على المنصّات الرّقميّة.

رصد مركز حملة ازديادًا في تفشّي خطاب الكراهية والتّحريض بحقّ الفلسطينيين/ات على مختلِف منصّات التّواصل الاجتماعي، بالذّات باللّغة العبريّة على منصتي إكس وتيليجرام، علمًا أنّ ظلال هذه الاعتداءات ليست مقصورة على الفضاءات الرّقميّة، بل ثمَّ علاقة جليّة، نُدركها تمامًا، بينها وبين ما يُترجم من أذىً بحق الفلسطينيّين/ات على الأرض، ولنا في الهجوم الذي شُنّ على قرية حوارة في فبراير/شباط الماضي تذكير وإنذار صارخ إزاء هذا التّرابط الخَطِر بين العالم الرّقمي والواقع المُعاش، كما لا يخفى ما لخطاب الكراهية والتّحريض على العنف من آثارٍ مروّعة.

في سياق مُتصل، يعكف فريق مركز حملة على رصد وتوثيق المعلومات المُضلّلة والكاذبة لِما لها من أثرٍ سلبيٍّ جم على حرّية التّعبير والوصول للمعلومات، فضلًا عمّا تُلقيه من ظلالٍ على الحق في الأمن والأمان، إذ تُستعمل المعلومات الكاذبة كسلاحٍ لنشر الكراهية والتّحريض على العنف بحقّ الشّعب الفلسطيني، عدا استخدامها للتلاعب بآراء مواطني/ات العالم وتشتيت انتباههم عمّا يحدث على الأرض. أمّا المعلومات المُضلّلة، فتُستغل لتبرير العقاب الجماعي بحق الشّعب الفلسطيني، وغالبًا ما يُقرن التّضليل بتحريض على العنف، وهو ما يزيد من خطورة هذه الفِعَل على الإنترنت كما على الأرض.

في ذات السّياق، يُعرب مركز حملة عن بالغ قلقه إزاء الرّقابة المفرطة على الأصوات الفلسطينيّة، نظرًا لما لذلك من دورٍ في مفاقمة تكبيل حرّية التعبير والوصول إلى المعلومات، لا سيّما الصّحافيين/ات والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان، وهو واقع يزداد سوءًا جرّاء مقاربة الإعلام السّائد للوضع الرّاهن في المنطقة مقاربةً أحاديّة منزوعة السّياق.

عِلاوة على ما سبق، يواجه أهالي قطاع غزّة عقبات إضافية في تبادل المعلومات الحيويّة وتلقيها عقب إقدام إسرائيل، في 27 تشرين الأوّل/أكتوبر، على قطع آخر ما تبقّى لهم من خطوط اتصال-كانت محدودة أصلًا. أسفر هذا التّصعيد عن تقطيع أوصال أهالي القطاع عن بعضهم البعض وعن منافذ المُساعدات الطّارئة وعن العالم أجمع. من جهة أخرى، يرصد مركز حملة انقطاع التّيار الكهربائي في القطاع باعتباره انتهاكًا مكتمل الأركان لحقوق الإنسان؛ إذ لا يقتصر نقص الطّاقة وتدمير البنى التّحتية لتقانة المعلومات والاتصالات في القطاع إلى تعطيل اتصال الأهالي ببعضهم البعض، بل يفاقم قلقهم الجمّعي، عدا إعاقته إيصال الصّورة الحقيقيّة لما يجري في معازل القطاع إلى العالم.

تؤكّد هذه الانتهاكات الحاجة الملحّة لاتخاذ الجهات المسؤولة إجراءاتٍ فوريّة، بالذّات شركات المنصّات الرّقميّة، وذلك لحماية جموع المستخدمين والمستخدمات وصاحبات وأصحاب الحقوق الآخرين، خاصّة في ضوء الأطر السّائدة حاليًا والضّغوطات السّياسية الّتي تُسهم في تجريد الفلسطينيين/ات من إنسانيتهم. في ضوء كل ذلك وبالتّعاون مع تسعين مؤسّسة مجتمع مدني من جميع بقاع العالم، أصدر مركز حملة بيانًا ليهيب بالمنصات الرّقميّة أن تتحمّل مسؤوليّاتها في الحفاظ على الحقوق الرّقمية للفلسطينيين/ات، لا سيّما في خِضمّ الأزمات.

النُّهج الّتي اتبعتها شركات المنصّات الرّقميّة في خضم الأزمة الرّاهنة

تحولت المنصّات الرّقميّة، بالذّات منصّات التّواصل الاجتماعي، مرتعًا للانتهاكات المتتاليّة للحقوق الرّقمية منذ اندلاع الأزمة، ما يُحتّم علينا في مركز حملة التّأكيد مِرارًا مسؤوليّة الشّركات والتزامها بضمان ألّا تُسفر ممارساتها التّجارية عن آثارٍ مناهضةٍ لحقوق الإنسان، وذلك وفقًا للمبادئ التّوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وإن تمخض عن أنشطة هذه الشّركات آثارًا سلبيّة على حقوق الإنسان، كما هو الحال في الأزمة الرّاهنة، فلا بُدّ للشركات من إيجاد تدابير مناسبة لرفع هذه الآثار والتّثبت أنّ منصاتها آمنة لكافّة مستخدميها.

منذ السّابع من تشرين الأوّل/أكتوبر الجاري، وثّق المرصد الفلسطيني لانتهاكات الحقوق الرقمية (حُر) 1009 انتهاكًا للحقوق الرّقميّة الفلسطينيّة، منها 411 حالة تعرّضت للإزالة أو التقييد، و598 حالة موزعة ما بين خطاب كراهية، وتحريض على العنف، وضروب أخرى من الاعتداءات على المنصّات الرّقميّة.

رصد "مؤشر العنف"،النّموذج اللّغوي المُدعّم بتقنيات الذّكاء الاصطناعي الذي طوّره مركز حملة انتشارًا واضحًا لخطاب الكراهية والتّحريض على العنف باللغة العبرية، وذلك بحقّ الفلسطينيين/ات ومن يناصر حقوقهم على منصّات التّواصل الاجتماعي منذ السادس من تشرين الأول/أكتوبر. في ذات السّياق، وثّق مؤشر العنف الفوري أكثر من 590000 حالة على المنصّات الرّقميّة صنّفها النّموذج على أنّها خطاب كراهية ومحتوى عنيف، وتركّز السّواد الأعظم من هذه الحالات على منصة "إكس".
وفيما يلي تقييمنا لدور شركات المنصّات الرّقميّة في الأزمة المتواصلة عبر مقاربة بعض ردود أفعال أبرز هذه الشّركات:

1.ميتا (Meta)

لقد أضحت منصّات التّواصل الاجتماعي التّابعة لشركة ميتا مسرحًا لانتشار انتهاكات الحقوق الرّقميّة للفلسطينيين/ات، فلم ينفك مركز حملة وشركاؤه يوثّقون الممارسات الرّقابيّة الّتي توظّفها الشّركة لإسكات الأصوات الفلسطينيّة والسّرديّة الفلسطينيّة لسنوات، وحتّى إثر التّحسينات الّتي تعهدّت بإنفاذها بهذا الخصوص، وما زلنا نرصد ونوثّق ونتابع ذات التّوجّهات المؤذية والتّمييزيّة. مِن جهة نرى مِقص رقابة ميتا يسري على الأصوات الفلسطينيّة، فيما يُترك خطاب الكراهيّة والتّحريض على العنف باللّغة العبريّة على دون حسيب أو رقيب. منذ اندلاع الأزمة، وثّق مركز حملة عبر مرصد حُر ما مجموعه 627 انتهاكًا على منصّات ميتا، بواقع 344 تحريض على العنف أو خطاب الكراهية و283 تقييد وإزالة.

تمثّلت الانتهاكات الرّقابيّة -المئتان وثلاثة وثمانون على إنستغرام، وفيسبوك، وواتساب- في تقييد حساباتٍ وحذف محتوياتٍ أو منشورات، كما وقف مركز حملة أيضًا على حالات حذف صفحات بأكملها وتعليق حسابات أفراد دون ترك سبيل لهم للاعتراض أو الطّعن في هذه القرارات.

رصد مركز حملة، وما زال يرصد، طيفًا واسعًا من صيغ وأشكال إسكات الصّوت الفلسطيني في فضاءات ميتا. يستخدم العديد من روّاد منصّات ميتا مصطلح حجب الظّهور الجزئي (Shadow-banning)، لكن مركز حملة قد رصد أشكالًا أخرى من القيود الّتي تفرضها الشّركة دون أدنى تَنَاسُب على فئات بعينها من المستخدمين، ما يُسفر عن آثارٍ سلبيّة على الفلسطينيين/ات وحقوقهم.

فيما يلي بعض الملاحظات الّتي وقف مركز حملة عليها:

- انخفاض عدد المشاهدات لقصص المؤثرين/ات، بحيث يتم تأجيل عرضها تلقائيًا وتفضيل قصص أخرى عليها، لكونها تحتوي على أخبار من صفحات أخرى (Shadow banning).
- غيّرت شركة ميتا إعدادات الظّهور الافتراضيّة لجميع مستخدميها/مستخدماتها في المنطقة من "عام" إلى "الأصدقاء فقط؛" وذلك للحدّ من عدد الأشخاص الّذين يمكنهم قراءة المنشورات العامّة والتّعليق عليها.
- تغيير إعدادات التّعليقات بِحدٍّ من يُمكنهم التّعليق بدائرة الأصدقاء أو متابعي الصّفحة لأكثر من 24 ساعة.
- حجب القدرة على التّعليق بذريعة منع أنشطة غير محددة لحماية معايير مجتمع المنصّة.
- ترجمة مُفردة "فلسطيني" تلقائيًا إلى "فلسطيني إرهابي" الأمر الّذي تزعم الشّركة إصلاحه دون أي توضيح.
- تِكرار اعتبار الصّورة الرّمزيّة للعلم الفلسطيني رمزًا سلبيًا/ضارًا وإخفاؤه تلقائيًا ضمن المنشورات (دون حذفه).
- أسفر خطأ برمجي بإخفاء المحتويات الّتي تُظهر ضحايا قصف المستشفى الأهلي العربي بذريعة انتهاك الصّور معايير مجتمع المنصّة بشأن المحتويات الّتي تشمل صور عُري.
- التّضييق المُفرط على المحتوى العربي واعتباره انتهاكًا، بينما تُترك المضامين ذاتها إن عُبِّر عنها باللّغة الإنجليزيّة.
- الإبقاء على هاشتاغات عبريّة تدعو لمحو غزّة (مِثل #למחוקאתעזה) دون رقيب أو حسيب رغم ما تنثني عليه هذه الوسوم من تحريضٍ سافرٍ على العنف على الأرض.
- في المقابل، هُرِعت شركة ميتا على إعمال مِقصها الرّقابي على وسم #طوفان_الأقصى باللّغة العربيّة منذ اليوم الأوّل من التّصعيد، الأمر الّذي لم تُقدِم عليه بالنّسبة للوسم الموازي في العبرية #חרבות_ברזל (#السّيوف_الحديديّة)؛ إذْ لم ترَ فيه انتهاكًا لسياساتها.

في العديد من الحالات، يُعزى ما سبق إلى الرّقابة المُفرطة على المحتوى الفلسطيني والتّباين الموثّق في تنفيذ سياسات الشركة، إذ عَمِدت الشّركة لخفض الحدّ الأدنى للثقة في المحتوى الفلسطيني من 80% بالمئة إلى 25%، مما يعني ازدياد تدخل الحذف التلقائي نتيجة زيادة حجم المحتويات العربيّة المُخالفة. رُدَّت حالات أخرى إلى خطأ برمجي في التّرجمة التّلقائية، مُتذرّعة بـ"هلوسات برمجيّة" لتبرير الخطأ، بيد أنّ تبرير الشّركة لم تتطرق إلى التّحيز في بيانات التّدريب الأساسيّة لتقنية الآليّة الّتي تقوم بمِثل هذه التّرجمات.

في سياق مُتصل، تطرّقت تحديثات غرفة أخبار ميتا لعدّة أخطاء برمجيّة أو أعطال فنيّة أثّرت على قابلية الوصول إلى المحتوى الفلسطيني. لكن ورغم اعتذار الشّركة عن هذه الأخطاء، ما زلنا نرصد هذا التّحيّز الممنهج الّذي سبق أن وثّقناه مِرارًا، وعليه فإنّ تكرار واجترار هذه الأخطاء الّتي تؤثر على فئاتٍ معيّنة من المستخدمين/ات تلقي بظلال الشّك على جدّية الشّركة في الاستثمار في معالجة هذه الجزئية ونشر نماذج فعّالة تأخذ في الاعتبار ما مرّ به مستخدميها العرب والفلسطينيين دون إسقاط سياق كل ذلك لمنع حدوث هذه الأخطاء والأعطال من أساسها.

تُسفر الرّقابة المفرطة وغير المتكافئة عن فرض قيودٍ تحدُّ من وصول المحتوى الفلسطيني، بل في بعض الحالات حظر حسابات مستخدمين/ات بالكامل (بما في ذلك حسابات صحفيين/ات، ونشطاء، ومدافعين/ات عن حقوق الإنسان)، يُذكّر في هذا السّياق ما حدث للصفحة الرّسمية شبكة القدس الإخباريّة على الفيسبوك، وهي وكالة أنباء مستقلّة، لديها ما يقرب من 10 ملايين متابع ومتابعة. في ذات يوم وقف الصّفحة خرج حساب تابع لوزارة الخارجيّة الإسرائيليّة بمنشور نصّه، "شكرًا ميتا" في ردٍ على تصريحات أدلى بها مارك زوكربيرغ قبل ثلاثة أيّام. لم يكن حجب الصّفحة منطقيًا في إطار معايير سياسة ميتا للمنظمات والأفراد الخطرين، حيث تواصل الفريق الصّحفي الّذي يدير الصّفحة مع فرق ميتا للإلمام بتداعيات سياسة المنظّمات والأفراد الخطرين. كان

محتوى الصفحة، استنادًا إلى شهادات الصحافيين/ات والمراقبين/ات، ذي طابع إخباري، مثل الجزيرة وغيرها من وكالات الأخبار باللغة العربية، من المستغرب الانفراد بحظر شبكة القدس الإخبارية على عكس شبكات إخبارية أخرى.

على ذات الغِرار، وُثِّق تقييد العديد من حسابات الصحفيين/ات أو إلغاء نشر محتوىً ما باعتباره ينتهك سياسة المنظّمات والأفراد الخطرين أثناء تقديم أخبار باللغة العربيّة أو من قطاع غزّة. وصف رئيس تحرير إذاعة 24FM، إيهاب الجريري، لشبكة الجزيرة كيف ينشرون على منصات ميتا بثلاث لغات: العربيّة، والإنجليزيّة، والعبريّة؛ ومع ذلك، يتم تقييد المحتوى العربي فقط، بينما لا يتأثر نفس التّقرير باللّغتين الإنجليزيّة والعبريّة.

في حين أنّ مشكلة الرّقابة على المحتوى الفلسطيني والعربي على منصات ميتا موثّقة توثيق مُحكم، فإنّ خطاب الكراهية والتّحريض على العنف لا يزالان غير مراقبين إلى حد بعيد. تُقرُّ وثائق ميتا الدّاخلية بأنّ مُصنِّف المضامين العدائيّة باللّغة العبرية في التّعليقات المنشورة على منصّة إنستغرام لم يكن فعالًا كما ينبغي، وذلك لافتقاره للبيانات الكافية للعمل بشكل كاف. ستواصل فرقنا الإبلاغ عن حالات خطاب الكراهية والتّحريض إلى ميتا، وتدعو أيضًا الشّركة إلى تطبيق آليات أقوى لمواجهة انتشار الخطاب الذي يدعو إلى العنف.

بذلت المنظّمات المدنيّة جهودًا كبيرة لتوثيق الحالات وإرسالها إلى شركة ميتا طوال هذه الأزمة. يطلق على هذه العمليّة اسم أسلوب لعبة اضرب الخلد، حيث تتابع منظّمات المجتمع المدني مع الشّركة على أساس كل حالة على حدة لضمان عدم استهداف التّطبيقات الآليّة للمصنّفات باللغة العربية للمحتوى الفلسطيني على نحوٍ غير متناسب. تُعدّ هذه الجهود مهمّة للغاية وأثمرت حماية الحسابات الرّئيسية للصحافيين/ات والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان، ولكن هذا الجهد لا يجب أن يُعفي الشّركة من مسؤوليتها لاتخاذ الإجراءات والتّغييرات السّياساتيّة المطلوبة.

2.منصّة "إكس" (X)

لم تنفك منصّة "إكس" تجسّد مصدر قلق بالغ لمركز حملة منذ بدء الأزمة، فمنذ استحواذ إيلون ماسك على تويتر، أضحت المنصة (التي تسمى الآن "إكس") مرتعًا لخطاب الكراهية والتّحريض على العنف بحق الفلسطينيين/ات، الواقع الّذي يعود لما قبل التّصعيد الرّاهن، بيد أنّ حدّته تعاظمت الآن.

سعيًا لفهم الوضّع الرّاهن وتوثيقه على نحوٍ أعمق، أصدر مركز حملة مؤخرًا "مؤشر العنف" وهو أداة لتوثيق خطاب الكراهية والتّحريض على العنف بحقّ الفلسطينيين والفلسطينيات باللّغة العبريّة عبر وسائل التّواصل الاجتماعي. يتم تحديث المؤشر بوتيرة فوريّة، وقد وثق بالفعل أكثر من نصف مليون منشور فردي من المحتوى المؤذي حتى تاريخ كتابة هذا التّقرير. من المحتمل أن هذا الانتشار الشديد للمحتوى المؤذي على المنصة جاء بسبب غياب وجود مصنف للمحتوى العبري لدى شركة "إكس" والذي من شأنه أن يزيد، بشكلٍ كبير، من قدرتها على رقابة المنشورات العنيفة والمحرضة على العنف باللغة العبرية. علاوة على ذلك، أظهرت "إكس" عدم اهتمام بالتعاون مع المجتمع المدني، مما يزيد من تفاقم هذه المشكلة وغيرها.

نتيجة للنهج الذي تتبعه المنصة تجاه حرية التعبير، فإن إجراءات التقييد على الأصوات الفلسطينيّة، وكذلك الأصوات الأخرى المناصرة لحقوق الإنسان الفلسطيني، ليست سائدة على منصة "إكس" كما هي الحال على ميتا. ومع ذلك، لا تزال هناك حالات موثّقة تم فيها التّشكيك في هذا الأمر، حيث شهد حساب مجموعة ناشطة مؤيدة للقضية الفلسطينيّة ومقرها الولايات المتحدة، والتي نشأت من المملكة المتحدة، أن حسابها يواجه خللًا حيث تم منعها من استقبال أي متابعين جدد. ونظرًا لشهرتهم بين دوائر الفلسطينيين/ات والمناصرين/ات

للحقوق الفلسطينية، فقد لاحظ العديد من المستخدمين/ات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني هذه المشكلة على الفور، وطالبوا منصة "إكس" لحل هذه المشكلة. وبعد ثلاثة أيام، وبعد الكثير من الضغط العام، تم "حل" المشكلة وانتقل الحساب من عدم وجود متابعين تقريبًا إلى أكثر من 200 ألف متابع في مدة قصيرة.

في كل من حالات التضليل والتحريض على العنف، واجه مركز حملة تحديًا كبيرًا تمثل في اثنتين من سياسات الشركة: ملاحظات المجتمع (Community Notes) وعلامات التحذير المحدودة الرؤية المطبقة على الحسابات التي تتمتع بعدد كبير من المتابعين. تدعو هذه السياسات إلى إبقاء المحتوى على الإنترنت حتى في المواقف التي قد تكون هناك عواقب تهدد الحياة.

3.منصّة تيليجرام (Telegram)

يُعتبر تيليجرام، نظرًا لسياسته سيئة السمعة المتمثلة في عدم إدارة أي محتوى، مصدر قلق كبير طوال هذه الأزمة. يصف المؤسس والرئيس التنفيذي بافيل دوروف المنصة بأنها تطبيق للرسائل الفورية يعتمد على القنوات، وليست منصة وسائل تواصل اجتماعي. لا توجد خوارزميات تحكم المحتوى، ويمكن للمستخدمين اختيار الدخول إلى القنوات التي تتوافق مع اهتماماتهم. وقد خلق هذا النهج مرتعًا لخطاب الكراهية والتحريض على العنف ضد الفلسطينيين. وتدعو العديد من قنوات تيليجرام علنًا إلى الإبادة الجماعية والعقاب الجماعي لجميع الفلسطينيين/ات. وفي بعض المجموعات، ينشر المشرفون/ات خطابات للأفراد الفلسطينيين/ات والتجمعات المجتمعية والمسيرات، ويدعون متابعيهم إلى التخطيط لهجمات. تنشر هذه المجموعات الكراهية وتنظم أعمال عنف في العالم الحقيقي، لكن تيليجرام يرفض حذفها. وقد ناشدت حملة الشركة، لكنها حتى الآن ما زالت ثابتة في قرارها بالاستمرار في استضافة الجماعات المتعصبة والعنيفة.

4.منصّة تيك توك" (TikTok)

يعجّ تطبيق "تيك توك" في مناقشات متعلقة بالوضع في المنطقة، وقد تزايد خطر الانتهاكات الجسيمة للحقوق الرقمية بشكلٍ كبير. لذا، كشفت حملة عن قضايا مماثلة تتعلق بالانتهاكات بحق الفلسطينيين/ات على المنصة، على الرغم من أنها ليست منتشرة على نطاقٍ واسعٍ كما هو الحال في المنصات الرقمية الأخرى. وفيما يتعلق بالرقابة، وبعد تعرضها لضغوط من المجتمع المدني، أعاد تطبيق تيك توك العديد من الحسابات البارزة بما في ذلك موقع موندويس (Mondoweiss) الإخباري والتّحليلي.

وفيما يتعلق بالتحريض، يبدو أن المحتوى العبري على تيك توك يخضع للرقابة بشكل قليل، وتتم إزالة جزء كبير من المحتوى العنيف نتيجة الإبلاغ الذي يقوم به المجتمع المدني. لا تزال الانتهاكات الموثقة موجودة، إلا أن الوضع ليس خطيرًا كما هو الحال في المنصات الأخرى. لقد تعاون تطبيق تيك توك بشكل استباقي مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لتوفير حماية أفضل للمستخدمين الفلسطينيين/ات والمحتوى الفلسطيني، مما أظهر استجابة أكثر فعالية مقارنة بالمنصات الأخرى.

5.جوجل (Google)

منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، تلقى مركز حملة تقارير عن إعلانات على موقع يوتيوب يمكن اعتبارها تحريضًا على العنف. وقد تمت رعاية الدعاية المؤيدة للحرب من قبل وزارة الخارجية الإسرائيلية. وفي مرحلة ما، تم إصدار 75 إعلانًا مختلفًا، احتوى العديد منها على مواد عنيفة بشكلٍ خاص، أو كانت موجهة للأطفال. كان أحد الإعلانات

بعنوان "لا يستطيع الأطفال قراءة النص الموجود في هذا الفيديو ولكن آباءهم يستطيعون ذلك"، كتهويدة للأطفال يتم تشغيلها على خلفية مرئية من قوس قزح وحصان وحيد القرن. قالت جوجل إن الشركة لم تسمح بالإعلانات التي تحتوي على لغة عنيفة، أو صور مروعة أو مثيرة للاشمئزاز، أو صور بيانية، أو حالات صدمة جسدية. تشير التقارير الى إنفاق 7.1 مليون دولار على الإعلانات المخالفة المحتملة، والتي استهدفت بشكل كبير الجماهير في فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة وبلجيكا والولايات المتحدة وسويسرا وأماكن أخرى. تواصل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التعامل مع يوتيوب لضمان قيام الشركة بمسؤوليتها في رفض الامتيازات الإضافية للمواد المخالفة، مثل خطاب الكراهية أو التحريض على العنف أو المعلومات المضللة.

6.منصّات أخرى

- **لينكد-إن (LinkedIn)**

قام مركز حملة بجمع تقارير عن تقييد الوصولية (shadow banning) وحذف المحتوى على "لينكد-إن"، تتعلق بالمستخدمين الذين أشاروا إلى الأزمة أثناء الدعوة إلى أهمية الالتزام بالقانون الدولي. وفي حالات الحذف، تم إخبار المستخدمين أنهم ينتهكون "سياسات المحتوى الذي يضمّ مشاهد عنيفة أو قاسية" الخاصة بالمنصة.

- **ميل تشيمب (MailChimp)**

وثّق مركز حملة حالة واحدة على الأقل، حيث تم تعليق حساب منظمة حقوقية مقرها في غزة، بعد لحظات من إضافة عنوانها في غزة. يعد التعليق، الذي أشار إلى "المتطلبات التنظيمية و/أو سياسات الشركة" تمييزيًا لأنه لا ينطبق على المنظمات في أماكن أخرى.

- **منع حق الوصول إلى المنصات الاقتصادية الرقمية**

وبالمثل، تم إخطار المستخدمين/ات الفلسطينيين/ات للخدمة المالية (إيتورو) بأن المنصة "لن تكون قادرة بعد الآن على تقديم الخدمات للحسابات التي يبدو أنها تعمل من الأراضي الفلسطينية."

الحكومة الإسرائيلية

خلال التصعيد الأخير، أثارت تصرفات الحكومة الإسرائيلية مخاوف جدية بشأن حملة قمع الحقوق الرقمية التي وصفها المراقبين بالاضطهاد. وقد أثر هذا التصعيد في القمع بشكل خاص على المواطنين/ات الفلسطينيين/ات في الداخل وسكان القدس الشرقية، مع التركيز بشكل أساسي على الحقوق الرقمية. يهدف هذا القسم إلى معالجة القضايا المتعددة الأوجه الناشئة عن هذا الوضع بشكلٍ شامل، مع الأخذ في الاعتبار الجوانب الرئيسية للاعتقالات والاستجوابات، وانتهاكات الحقوق الرقمية، والآثار الأوسع التي تتعرض لها حقوق الإنسان.

الاعتقالات والاستجوابات بسبب النشاط على وسائل التواصل الاجتماعي

ومن أكثر الاتجاهات المثيرة للقلق الموثقة في هذا السياق هو اعتقال واستجواب الفلسطينيين/ات بسبب أنشطتهم على وسائل التواصل الاجتماعي. ظهرت حالات عديدة حيث تم القبض على الأفراد لمجرد التعبير عن آرائهم ووجهات نظرهم على منصات رقمية مختلفة. قام المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل "عدالة"، بتوثيق ما لا يقل عن 161 حالة (لا تشمل القدس الشرقية) حيث تم اعتقال المواطنين/ات الفلسطينيين/ات في الداخل أو استجوابهم أو توجيه التهم لهم بناءً على منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك

وإنستغرام وغيرها من المنصات.

وشملت هذه الإجراءات نشر محتوى ينتقد الحكومة الإسرائيلية أو التعبير عن دعم الحقوق الفلسطينية، مثل هذه الاعتقالات لا تقمع الحق الأساسي في حرية التعبير فحسب، بل تلقي بظلالها أيضًا على الحق في محاكمة عادلة والإجراءات القانونية اللازمة، حيث غالبًا ما يواجه الأفراد احتجازًا لفترات طويلة دون تهم واضحة.

الملاحقات الغير قانونية ونشر المعلومات الشخصية

بالإضافة إلى ممارسات السلطات الإسرائيلية، كان هناك اتجاه مثير للقلق يتمثل في قيام المواطنين/ات الإسرائيليين/ات بمضايقة الفلسطينيين/ات والتحريض ضدهم/هن على المنصات الرقمية. تشمل هذه المضايقات جمع المعلومات الشخصية، حيث يتم الكشف عن المعلومات الشخصية للفلسطينيين/ات في مجموعات تيليجرام وغيره من المنصات الرقمية، وغالبًا ما يكون ذلك مصحوبًا بدعوات للسلطات الإسرائيلية أو أصحاب العمل الإسرائيليين لاتخاذ إجراءات ضدهم. أدت مثل هذه الممارسات إلى عواقب وخيمة على الفلسطينيين/ات والمنصرين/ات للحقوق الفلسطينية، بما في ذلك اليهود الإسرائيليون. وهناك حالات كثيرة من فقدان العمل والطرد من المؤسسات الأكاديمية. إن حملة الملاحقة هذه لا تنتهك حقوق الخصوصية الفردية فحسب، بل تؤدي أيضًا إلى تفاقم التوتر وتساهم في خلق جو من الخوف والترهيب.

أحد المخاوف الكبيرة هو التعاون الواضح بين السلطات الإسرائيلية وأولئك الذين يشاركون في حملات المضايقة والتحقيق. تعمل الحكومة الإسرائيلية جنبًا إلى جنب مع الأفراد الذين يضايقون الفلسطينيين/ات ويستهدفونهم/هن، مما يخلق بيئة لا يتم فيها التسامح مع انتهاكات الحقوق الرقمية فحسب، بل قد يتم تسهيلها أيضًا. ووصف بعض المحلّلين ذلك بأنه "تحول شمولي،" حيث تنضم فئات واسعة من المجتمع اليهودي الإسرائيلي إلى حكومته في عدم التسامح مع أي أصوات تعبر عن "الهوية الفلسطينية". وهذا التعاون الوثيق بين سلطات الدولة والأفراد المتورطين في المضايقات يزيد من تآكل الثقة في النظام القانوني وحماية حقوق الإنسان.

التفتيش القسري للهواتف المحمولة في القدس الشرقية

بالإضافة إلى ذلك، تم الإبلاغ عن قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بتمحيص هواتف الفلسطينيين/ات في القدس الشرقية بالإكراه. عندما يتم العثور على أي محتوى على هذه الأجهزة يعبر عن التضامن مع غزة أو يوثق انتهاكات حقوقية من قبل المسؤولين الإسرائيليين في المنطقة، فإن ذلك يؤدي في كثير من الأحيان إلى اعتقالات تعسفية أو عنف جسدي. هذه التصرفات لا تنتهك فقط حق الخصوصية بل تهدد أمن الفلسطينيين/ات بخضوعهم/هن لمثل هذا التفتيش.

وهذا يؤكد على ضرورة معالجة هذه المسائل من منظور حقوق رقمية وحقوق إنسانية أشمل. من المهم دراسة انتهاكات الحقوق الرقمية وحرية التعبير والحق في الخصوصية والحق في محاكمة عادلة، ضمن سياق أوسع للحالة التي تتسبب في أذى عميق للأفراد والمجتمعات. توضح الحالات التي وثقها مركز حملة وغيره من منظمات حقوق الإنسان حاجة ماسة إلى ضمان حماية حقوق الإنسان في العصر الرقمي ومكافحة المناخ المضطهد الذي نشأ نتيجة هذه الملاحقة للحقوق الرقمية.

التحريض على العنف والتضليل من قبل السياسيين الإسرائيليين

في سياق التصعيد الأخير في قمع الحقوق الرقمية، من الضروري معالجة الظاهرة المزعجة المتمثلة في التحريض على العنف ونشر المعلومات المضللة من قبل المسؤولين الإسرائيليين، بما في ذلك أعضاء الكنيست ووزراء الحكومة والقادة العسكريون، على منصات التواصل الاجتماعي. وتلعب هذه التصرفات، التي غالبا ما يتم التغاضي عنها، دورًا مهمًا في استمرار مناخ العداء والعدوان.

التحريض على العنف

أدلى العديد من المسؤولين الإسرائيليين بتصريحات تحريضية على منصات التواصل الاجتماعي، تحرض على العنف والكراهية. إنّ مثل هذا الخطاب، عندما يأتي من أفراد في مناصب السلطة، يحمل وزنًا كبيرًا وله عواقب على الأرض، فهو لا يؤجج العداء فحسب، بل يضفي الشرعية على العنف أيضًا، مما يجعله مثيرًا للقلق بشكل خاص في سياق انتهاكات الحقوق الرقمية وتعميق أزمة حقوق الإنسان.

حملات التضليل

كانت حملات التضليل، التي تم نشرها عبر القنوات الرسمية مثيرة للقلق في المشهد الرقمي في هذا السياق، فالنشر المتعمد لمعلومات كاذبة أو مضللة يؤدي إلى تفاقم التوتر ويعزز بيئة من عدم الثقة. إن المسؤولين الإسرائيليين الذين يستخدمون منصات وسائل التواصل الاجتماعي لتأييد مثل هذه المعلومات المضللة لا يقوضون الحق في الحصول على المعلومات فحسب، بل يعيقون أيضًا احتمالات السلام والحل.

نشاط الوحدة السيبرانية

إن نسبة من المحتوى الذي أزيل عن المنصات الرقمية ناتجة عن طلبات دورية مقدمة من "وحدة السايبر" في المجمل، فقد قدمت الوحدة 2150 طلبًا إلى فيسبوك، و1240 إلى تيك توك، و680 إلى تويتر، و245 إلى إنستغرام، و143 إلى تيليجرام. وفقًا لممثل وحدة السايبر الإسرائيلية، استجابت ميتا وتيك توك بشكل إيجابي لـ 90% و85% على التوالي من طلبات الحذف هذه. ومن الجدير بالذكر أن هذه الجهة أيضًا تقف وراء طلب الرقابة على الوسوم الناقدة، بما في ذلك الهاشتاج العربي #طوفان_الاقصى عبر منصات ميتا المذكورة آنفًا.

الجهات الدولية المسؤولة

نظرًا لخطر انتهاكات الحقوق الرقمية المذكورة، من المهم أن يسلط الضوء على أن مختلف الجهات الدولية المسؤولة تتحمل مسؤوليات ضمان الامتثال الكامل للقانون الدولي، لا سيما في المجال الرقمي، ونظرًا إلى تأثير هذه الانتهاكات على العالم الواقعي. وتقع هذه المسؤولية على عاتق جهات مثل الأمم المتحدة وآلياتها الخاصة، المكلفة بتقليل الأذى الذي يلحق بالأفراد والمجتمعات المتضررة. تتحمل الدول أيضًا، خاصة عندما تطلب سلطات إنفاذ القانون لديها من المنصات إزالة المحتوى المتعلق بالسياق الفلسطيني، واجبات تتماشى مع مبدأ عدم التمييز.

عند دراسة مسؤوليات هذه الجهات، لا سيما باعتبارها رمزًا للجهود التنظيمية العالمية في المجال الرقمي، يصبح من الضروري فهم تأثير قانون الخدمات الرقمية للاتحاد الأوروبي في سياق الانتهاكات المستمرة للحقوق الرقمية

الفلسطينية.

في ضوء الضغوط المتزايدة التي تمارس على المنصات الإلكترونية من قبل مختلف الجهات المعنية والأطراف المؤثرة، وأبرزهم المفوضية الأوروبية وأعضاء في البرلمان الأوروبي، متأثرين بالسرد السائد الذي غالبًا ما يتجاهل المنظور الفلسطيني والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان من قبل إسرائيل، فإن النهج الحالي لقانون الخدمات الرقمية في التعامل مع المحتوى غير القانوني والمعلومات المضللة يساهم عن غير قصد في زيادة تآكل الحقوق الرقمية الفلسطينية. ويتجلى ذلك في قمع الأصوات الفلسطينية والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان الفلسطينية، مع السماح في الوقت نفسه بانتشار خطاب الكراهية والتحريض على العنف الجماعي ضد الفلسطينيين/ات.

أدلى المفوض الأوروبي المعني بالسوق الداخلي والشركات، تيري بريتون، بتصريحات تتعلق بالالتزامات التي يجب على منصات التواصل الاجتماعي الالتزام بها بموجب قانون الخدمات الرقمية، والتي تتعلق بإدارة المحتوى في حالات الأزمات. وللأسف، هذه التصريحات لم تشر إلى تجارب الفلسطينيين خلال تصعيد العنف. ونُظر إلى ذلك باعتباره امتدادًا لانتهاكات حقوق الإنسان المستمرة المستشرية في الأرض الفلسطينية المحتلة. هذا الإطار يسهم في التمييز ضد محتوى الفلسطينيين/ات عبر الإنترنت، مما يؤدي إلى تجريدهم إنسانيتهم وإغفال ألمهم ومعاناتهم. إن عدم التمييز بين المستخدمين/ات هو مبدأ أساسي في قانون خدمات الرقمية، وينسجم مع أهداف المعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان.

في الولايات المتحدة، دعت لجنة الطاقة والتجارة بالكونجرس الأمريكي المنصات الإلكترونية لاطلاع اللجنة على سياساتها فيما يتعلق بإدارة المحتوى غير القانوني، مع إغفال تجربة الفلسطينيين/ات والتركيز بشكل صارم على مخاوف إسرائيل. بالمثل، قاد السيناتور تيد كروز لجنة التجارة في مجلس الشيوخ في التعامل مع المنصّات الرّقمية إكس وميتا وتيك توك وجوجل، مغفلًا تمامًا تجربة الفلسطينيين/ات، والتركيز على كيفية التزام المنصات بالقوانين والعقوبات الأمريكية التي تتطلب رقابة استباقية على المحتوى الفلسطيني.

في هذه اللحظة الحرجة، نؤكد على توقعاتنا من حاملي المسؤولية الدولية بالحفاظ على نهج متوازن وغير تمييزي لإدارة المحتوى في سياق أزمة عالمية، مثل تلك التي نشهدها حاليًا. نسعى أيضًا لضمان أن تتخذ الشركات إجراءات لمعالجة ومنع التمييز ضد المحتوى والأرواح الفلسطينية والمجتمعات الأخرى المضطهدة المعرضة للخطر ضمن إطار القوانين والتشريعات الوطنية والدولية المناسبة.

التّوصيات

من أجل تحقيق تقدم كبير في ضمان حماية الحقوق الرقمية في المنطقة هناك حاجة ماسة قبل كل شيء لوقف فوري للعنف المستمر. ويعد وقف إطلاق النار، الذي يؤدي إلى نهاية سريعة للحرب، شرطًا ضروريًا.

بعد ذلك، يجب على جميع الجهات المسؤولة، سواءً في القطاع العام أو القطاع الخاص، التعاون الجاد لوضع حد بشكل قاطع للسياسات والممارسات الإلكترونية التمييزية الممنهجة والمتعمدة ضد الفلسطينيين/ات والأفراد الذين يدافعون عن حقوق الإنسان الفلسطيني على الساحة العالمية.

• المنصات الرقمية

يجب على المنصات الرقمية وضع أولوية لاعتماد نهج شامل يعزز ويحمي بشكل حقيقي حقوق الإنسان الفلسطيني ويعالج أسباب التمييز ضد المجتمع والسردية الفلسطينية بحيث تتماشى تمامًا مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ويتضمن ذلك التزامات العناية الواجبة، والشفافية، وإعادة تقييم سياسات وممارسات إدارة المحتوى، ومواجهة ظاهرة التحريض على العنف باللغة العربية والعبرية من أجل خلق مساحة آمنة لكافة المستخدمين.

ومن أجل تحقيق ذلك يطالب مركز حملة بالآتي:

- **الالتزام بالتّالي:**

1. تنظيم عملية الإبلاغ عن انتهاكات الحقوق الرقمية التي يتم الإبلاغ عنها من قبل أفراد المجتمع المدني، وأن يكون هناك ضمانات بأن يتم الرد على كل تقرير على نحو مناسب وفي الوقت المناسب.
2. تخصيص مزيد من الجهود والموارد لمنع حدوث المزيد من الضرر، وحماية حقوق وسلامة مستخدمي المنصات وأصحاب الحقوق الآخرين، بما في ذلك في توظيف معرفة إقليمية ولغوية واجتماعية سياسية لضمان تنفيذ عمليات تنظيم المحتوى المحلية بطريقة تحترم الحقوق.
3. مشاركة فعالة ومنتظمة مع المجتمع المدني الفلسطيني والجهات ذات العلاقة، وليس فقط أثناء تصاعد الأعمال العدائية.
4. إجراءات دورية شاملة وشفافة للالتزام بالعناية الواجبة لتقييم تأثير إدارة المحتوى على الحقوق الرقمية للأفراد والجماعات في إسرائيل وفلسطين.
5. تنفيذ كامل لجميع التوصيات التي أجرتها تقارير الفحص والعناية الواجبة المستقلة، وذلك في إطار زمني شفاف، وواضح، ومفصل.

- **التأكد مِمّا يلي:**

1. التناسبية والمساءلة من خلال الإجراءات القانونية كوسيلة إضافية لحماية حقوق الفلسطينيين/ات الرقمية.
2. إتاحة الفرصة للمستخدمين/ات للرد على إزالة المحتوى وتزويدهم بمعلومات مفصلة في الوقت المناسب بشأن أسباب اتخاذ قرارات تتعلق بالمحتوى.
3. حفظ المحتوى المحذوف لمدة زمنية مناسبة.

- **ضمان الآتي:**

1. عدم التمييز، وتجنب وضع "سياسات وممارسات عامة تناسب الجميع".
2. احترام حرية الصحافة، والاعتراف بالأهمية الاخبارية للمحتوى الذي يتم إنشاؤه من قبل الصحافيين/ات المواطنين/ات، والسماح بوجوده على المنصات، حتى عندما يحتوي على إشارات إلى منظمات غير شرعية أو محتوى بصري، لضمان الوصول إلى المعلومات.

- **توفير الشّفافية الكاملة بشأن:**

1. تنفيذ آليات الإشعار والإزالة.
2. الطلبات الحكومية (سواء كانت قانونية أو طوعية) لإزالة المحتوى.
3. مكان استخدام الأتمتة وخوارزميات التعلم الآلي في عملية إدارة المحتوى، بما في ذلك البيانات الكاملة عن مدى صحة إدارة المحتوى، وكذلك الكلمات الرئيسية ومعجم الكراهية المستخدم للغتين العربيّة والعبريّة.

الجهات الدّولية المسؤولة

- دعوة المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات فورية وفعالة لوقف الانتهاكات الممنهجة المستمرة لحقوق الفلسطينيين/ات الرقمية، وكذلك حقوق الإنسان الأساسية الأخرى.
- حث المفوضية الأوروبية على ضمان تقييم التزامات تنظيم محتوى المنصات الرقمية، كما تم تحديدها بموجب قانون الخدمات الرقمية، بطريقة غير تمييزية وباعتبار جميع التفاصيل الخاصة بالسياق منهجيًا، وذلك بامتثال كامل لمتطلبات قانون الخدمات الرقمية وروحه.
- الدعوة إلى فرض الأنظمة واتخاذ تدابير بديلة لإجبار المنصات الرقمية على وقف الممارسات التمييزية ضد الفلسطينيين/ات.
- حث المنصات الرقمية على الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان والأعمال التجارية، بالإضافة إلى القانون الإنساني الدولي أثناء وضع وتنفيذ سياساتها، مع تركيز خاص على مسؤوليات العناية الواجبة، خصوصًا في أوقات الأزمات.
- المشاركة الفعالة مع المجتمع المدني ومختلف الجهات ذات العلاقة لمعالجة مخاوفهم بشكل فعّال فيما يتعلق بحماية حقوق الفلسطينيين/ات الرقمية.